

Distr.: General
21 June 2007
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم على فترات منتظمة تقارير عن تنفيذ ولاية البعثة. ويغطي التقرير أنشطة البعثة والتطورات الحاصلة في كوسوفو (جمهورية صربيا) في الفترة من ١٩ شباط/فبراير إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

ثانيا - التقييم السياسي

٢ - في ٢ شباط/فبراير، قدم مبعوثي الخاص لعملية تحديد الوضع المقبل لكوسوفو، مارتى أهتيساري، مشروع اقتراح شامل لتسوية وضع كوسوفو إلى القيادتين السياسيتين في بلغراد وبريشينا. وبعد ذلك، قام مبعوثي الخاص والفريق التابع له بإجراء مزيد من المشاورات المكثفة مع بلغراد وبريشينا في الفترة من ٢١ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس. وعُقد اجتماع للقيادات الصربية والكوسوفية في ١٠ آذار/مارس في فيينا لمناقشة اقتراح التسوية، لم يتمكن الطرفان من أن يحرزا فيه أي قدر إضافي من التقدم. وعقب هذا الاجتماع، قدم إليّ مبعوثي الخاص تقريره عن الوضع المقبل لكوسوفو (S/2007/168) متضمناً توصيته باستقلال كوسوفو في ظل إشراف المجتمع الدولي في البداية، واقتراحه المتعلق بالتسوية (S/2007/168/Add.1). وفي ٢٦ آذار/مارس، أحلت إلى مجلس الأمن تقرير الوضع المقبل واقتراح التسوية المقدمين من مبعوثي الخاص، مشفوعين بتأييدي الكامل لهما.



٣ - وبعد أن تلقى مجلس الأمن إفادة من مبعوثي الخاص في ٣ نيسان/أبريل بشأن تقريره المتعلق بالوضع المقبل واقتراحه المتعلق بالتسوية، اضطلع المجلس بعثة إلى كوسوفو وبلغراد في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/أبريل. وكان الهدف من هذه البعثة هو استقاء المعلومات بصفة مباشرة عن التقدم المحرز في كوسوفو منذ اتخاذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). والتقى المجلس بقيادات صربيا والمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي لكوسوفو، وبممثلي طوائف الأقليات العرقية في كوسوفو، بالإضافة إلى ممثلي الخاص، يواكيم روكر، وموظفي البعثة. وقد تمكن مجلس الأمن بفضل البرنامج الشامل والمتوازن الذي أُعد له من تدعيم فهمه للحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في كوسوفو، كما يتضح في تقرير البعثة (S/2007/256).

الحالة السياسية

٤ - ظل الوضع المقبل لكوسوفو هو القضية السياسية الرئيسية لدى الطبقة السياسية في كوسوفو ولدى ممثلي جميع طوائفها طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وظلت توجد لدى الألبان الكوسوفيين توقعات كبيرة مؤداها أن كوسوفو ستصبح مستقلة في المستقبل القريب. وواصل فريق وحدة كوسوفو، الذي يمثل الأحزاب السياسية للألبان الكوسوفيين من جانب الحكومة ومن جانب المعارضة، مزاولة عمله في ثلاثة مجالات ذات أولوية. فقد شارك في المفاوضات التي عقدت في فيينا مع فريق بلغراد المفاوض؛ وواصل أنشطة التواصل مع جميع الطوائف الكوسوفية لشرح اقتراح التسوية؛ واضطلع بجهود استهدفت حشد التأييد الدولي لاستقلال كوسوفو.

٥ - وفي ٥ نيسان/أبريل، انعقدت جمعية كوسوفو في دورة استثنائية وأقرت إعلاناً مؤيداً لتقرير الوضع المقبل واقتراح التسوية المقدمين من مبعوثي الخاص. ولم يحضر هذه الدورة أي عضو من الصرب الكوسوفيين في الجمعية. ورحب الإعلان بالتوصية الواردة في التقرير بشأن وضع كوسوفو، منوهاً إلى أنها تمثل "حلاً عادلاً ومتوازناً وفقاً لإرادة شعب كوسوفو". والتزمت الجمعية أيضاً بالتنفيذ التام لاقتراح التسوية، وأضافت إلى ذلك أنه، إذا ما أقره مجلس الأمن، سيُعتبر "ملزماً قانوناً" لكوسوفو. ورحّب أعضاء الجمعية أيضاً بالوجودين الدوليين المدني والأمني مستقبلاً المنصوص عليهما في اقتراح التسوية، وتعهدوا بالتعاون معهما. وفي ١٤ نيسان/أبريل، وقّع أعضاء فريق الوحدة "إعلاناً" اتفقوا فيه على البقاء متحدّين طوال فترة الانتقال المتوخى في اقتراح التسوية أن تدوم ١٢٠ يوماً.

٦ - وواصل الزعماء السياسيون للصرب الكوسوفيين مقاطعتهم شبه التامة للمؤسسات المركزية في كوسوفو، بتشجيع من السلطات في بلغراد. بيد أنه دخل إلى الساحة السياسية في كوسوفو عدد من الفعاليات السياسية من الصرب الكوسوفيين تريد اتباع نهج يقوم على

مزيد من المشاركة. فقد نشأت أحزاب سياسية جديدة وسط الصرب الكوسوفيين، مثل الحزب الليبرالي المستقل في غراتسانيتشي/غراتسانيتشا، بعضها ينادي بأنه ينبغي لطائفة الصرب الكوسوفيين، أيًا كان الوضع المقبل لكوسوفو، أن تبقى فيها وأن تشارك في المؤسسات المقبلة في كوسوفو. ومع أن هذه الأحزاب أحزاب صغيرة محدودة التأثير، فإن هذا التطور يعكس القلق المتزايد لدى بعض الصرب الكوسوفيين من أن استمرار مقاطعة المؤسسات الكوسوفية يؤدي إلى عكس المقصود منه ولا يلي على الوجه الفعال احتياجاتهم السياسية.

٧ - ومن الواضح أن معظم الألبان الكوسوفيين يتطلعون إلى عملية تسوية وضع كوسوفو بقدر من الثقة والترقب، وأن معظم الصرب الكوسوفيين ينظرون إلى هذه العملية بقدر من التخوف. وعلى الرغم من أن العدد الفعلي للحوادث الخطيرة فيما بين الطوائف العرقية ظل منخفضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن انعدام التيقن السياسي الذي يكتنف عملية تحديد الوضع لا يزال يؤثر تأثيرا سلبيا على تصورات طائفة الصرب الكوسوفيين فيما يتعلق بمدى توافر الأمن. ومن الواضح بشكل متزايد أيضا أن المسائل موضع الاهتمام المشترك، مثل البطالة وحالة الاقتصاد، يُنظر إليها بقدر متزايد من التشاؤم من جانب أفراد جميع الطوائف الكوسوفية.

الاقتصاد

٨ - بدت على الاقتصاد في كوسوفو بعض الدلائل على استمرار التحسن. فقد استمر نمو الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن سجل معدلا تقديريا تراوح من ٣ إلى ٤ في المائة في عام ٢٠٠٦، بينما ظل معدل التضخم قريبا من الصفر. وزادت الصادرات بنسبة بلغت ٤٠ في المائة، بينما زادت إيرادات الحكومة بنسبة ١٣ في المائة، وهو معدل يفوق التقديرات التي توصل إليها صندوق النقد الدولي في بداية عام ٢٠٠٧. بيد أن الافتقار إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وإلى إمكانية الحصول على قروض دولية ما زال يحد من قدرة المؤسسات المؤقتة على مكافحة البطالة بشكل فعال. واستمر السير قدما في عملية الخصخصة. فبحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٧، كانت ٤٦٠ شركة جديدة من الشركات المكونة من أصول كانت تخص ٢٨٢ مؤسسة من المؤسسات المملوكة اجتماعيا قد طُرحت للبيع في إطار العملية. وجاوز مجموع حصائل الخصخصة ٣٠٣ ملايين يورو.

٩ - وفيما يتعلق بالإدارة الاقتصادية، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير عددا من الاتجاهات الإيجابية. فقد استمر التحسن في الإدارة المالية، وزادت حصائل الجمارك، وبدت دلائل النمو التدريجي في القطاع المصرفي. وواصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في

كوسوفو نقل الاختصاصات في القطاع الاقتصادي إلى المؤسسات المؤقتة. وباستثناء مكتب تنظيم الطيران المدني، فإن جميع الهيئات التنظيمية أصبح يرأسها حاليا فنيون محليون. واستمرت أيضا الأنشطة الرامية إلى كفالة التنمية الطويلة الأجل لقطاع الطاقة، بما في ذلك إنشاء مناجم جديدة ومرافق جديدة لتوليد الطاقة، واستمرت كذلك الأعمال التحضيرية لتشييد محطة حرارية جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية.

الأمن

١٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة الأمنية العامة متسمة بالهدوء، وشابه عدد قليل من الحوادث ذات الشأن. فقد كان الحضور قليلا في التجمعات الجماهيرية التي نظمتها حركة الألبان الكوسوفيين لتقرير المصير في ٣ و ٣١ آذار/مارس، احتجاجا على العملية الراهنة لتقرير المصير، وجرت هذه التجمعات بصورة سلمية. ويختلف هذا اختلافا بالغا عن مظاهرة ١٠ شباط/فبراير التي نظمتها الحركة، وأصيب خلالها اثنان من المتظاهرين بنيران شرطة بعثة الأمم المتحدة مما أدى إلى وفاتهما، والتي أفضت إلى اعتقال زعيم الحركة. وهذا التغير في طبيعة مظاهرات هذه الحركة يمكن أن يعزى إلى جهود التواصل مع منظمي هذه التجمعات الجماهيرية من جانب شرطة بعثة الأمم المتحدة ودائرة شرطة كوسوفو، واستمرار احتجاز زعيم الحركة، إلى جانب الخطوات المنجزة في عملية تحديد الوضع المقبل.

١١ - وفي ١٧ نيسان/أبريل، أصدر المدعي الدولي المكلف بالتحقيق في العنف الذي اكتنف المظاهرة التي قامت بها حركة الألبان الكوسوفيين لتقرير المصير في ١٠ شباط/فبراير تقريرا مؤقتا ذكر فيه أن هناك من الأسانيد القوية ما يقود إلى استنتاج مؤداه صلة أفراد وحدة الشرطة المشكلة الرومانية بما وقع في تلك المظاهرة من حوادث. وخلص المدعي الدولي أيضا إلى أنه لا توجد أدلة كافية تدعم بالقدر المعقول شبهة اتهام أي من أفراد الشرطة الرومانية بالمسؤولية عن إطلاق الطلقات النارية، وأنه لا يمكن بالتالي الشروع في إجراء تحقيق قضائي. وفي ١٨ نيسان/أبريل، أعلن مفوض شرطة بعثة الأمم المتحدة أن استعراضا شرطيا داخليا وجد جوانب القصور في بعض مجالات التخطيط والقيادة والسيطرة على صعيد العمليات وأوضح أن بعض التدابير قد اتخذت لكفالة الإدارة السليمة لتصدي الشرطة مستقبلا لحالات الإخلال بالنظام العام.

١٢ - وأسهم نشر التقرير المؤقت، وكذلك إعلان شرطة بعثة الأمم المتحدة أنها ستجري استعراضا داخليا، إسهاما كبيرا في التخفيف من حدة التوتر. ويمكن أيضا عزو الهدوء النسبي الذي ساد خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى شعور السكان في كوسوفو بأنه ما دام يوجد

زخم واضح للتقدم في عملية تحديد الوضع، فلا حاجة إلى التأييد الصريح للخيارات السياسية الأكثر تطرفاً التي تروج لها جماعات مثل حركة الألبان الكوسوفيين لتقرير المصير.

١٣ - وعلى الرغم من الهدوء العام الذي ساد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت الفترة وقوع حادثتين بارزتين. وشملت هاتان الحادثتان هجوماً بالقنابل على دير فيسوكي ديكاني الكائن في بلدية ديكان/ديكاني في ٣٠ آذار/مارس، ومحاولة اغتيال رئيس وكالة تنظيم الاتصالات السلوكية واللاسلكية في كوسوفو في ٢٨ شباط/فبراير وفي ١٢ نيسان/أبريل. ومع أن الأضرار التي أصابت الدير كانت طفيفة، فإن أهمية هذا الهجوم تنبع من أنه وقع بعد أيام قلائل من انعقاد اجتماع ناجح في تلك البلدية بهدف التوعية، حضره ممثلي الخاص وبعض من كبار مسؤولي المؤسسات المؤقتة وممثلي الكنيسة الأرثوذكسية الصربية وممثلي رابطة المحاربين القدماء لجيش تحرير كوسوفو. وحُددت فيما بعد هوية شخص مشتبه في صلته بارتكاب هذا الاعتداء، ولكنه لا يزال مطلق السراح على الرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها دائرة شرطة كوسوفو للعثور عليه واعتقاله، بما في ذلك مناشدة الجمهور بذل التعاون في البحث عن هذا الشخص. وبفضل الإجراءات السريعة التي اتخذتها دائرة شرطة كوسوفو، تم على الفور اعتقال ثلاثة أشخاص مشتبه فيهم بصدد محاولة اغتيال رئيس وكالة تنظيم الاتصالات السلوكية واللاسلكية التي وقعت في ١٢ نيسان/أبريل.

سيادة القانون

١٤ - واصلت المؤسسات المحلية تحمل مسؤوليات إضافية في مجال العدالة. واستمرت وزارة العدل في قيادة الجهود الرامية إلى إنجاز اتفاق مع وزارة الصحة لنقل المسؤولية فيما يتعلق بالأشخاص المفقودين وبالفحص الجنائي. وتوجد قيد النظر حالياً مذكرة تفاهم بين بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تمويل وتنفيذ عملية التحقق من الصلاحية فيما يتعلق بالقضاة وأعضاء النيابة العامة. واستمرت المشاورات بين البعثة والمجلس القضائي لكوسوفو بشأن توزيع ٤٢١ من مناصب القضاء والنيابة العامة بين مختلف المحاكم في كوسوفو. وسار العمل قدماً في عملية التوظيف المتعلقة بمكتب المدعي الخاص لكوسوفو، بما في ذلك توظيف أفراد من طوائف الأقليات.

١٥ - وعلى الرغم من هذه الخطوات المتدرجة والمستمرة الرامية إلى تعزيز وتحسين قطاع العدالة، لا تزال توجد بعض التحديات المهمة في هذا الصدد. فالقضايا الشديدة الحساسية لا يزال يتعين أن يتولاها قضاة ومدعون دوليون. كما أن جهاز العدالة يعاني من نقص الموارد. ولهذا الأمر أثر سلبي على معنويات القضاة وعلى عملية التوظيف. وللتصدي لهذه

الشواغل، واصل برنامج لإصلاح جهاز العدالة العمل مع محاكم البلديات على خفض التأخيرات المتراكمة في معالجة القضايا المدنية التي لم يبت فيها بعد منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

١٦ - واضطلعت وزارة الداخلية هي الأخرى باختصاصات جديدة، حيث تتولى حالياً استعراض السجل المدني والتوثيق المدني، وأوشكت على إنجاز صياغتها لقانون بشأن الشرطة يحدد حقوق وواجبات هذه الوزارة وحقوق وواجبات الشرطة، ويوضح العلاقة المؤسسية بينهما وفقاً للمعايير الأوروبية. وسيقدم هذا القانون إلى الحكومة لإقراره، ويتوقع أن يرسل بعد ذلك إلى جمعية كوسوفو للتداول بشأنه ثم اعتماده. وقد قدمت الجهات المشاركة والمعنية من القطاعات الحكومية الأخرى ومن المنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي مدخلات مهمة في هذا القانون الذي يحظى بموافقتها على أنه مستوفٍ للمعايير الدولية والأوروبية.

١٧ - وأحرزت وزارة الداخلية تقدماً ملموساً في إنشاء إدارة الحدود والتخوم وشؤون اللجوء والهجرة، وعززت قدرة هذه الإدارة على تنفيذ الإجراءات الحالية للتصريح بالعودة. وأحرز تقدم أيضاً في مجالات توضيح التسلسل القيادي في حالات الطوارئ المدنية، وتحويل معهد شرطة كوسوفو إلى مركز يسمى مركز كوسوفو للتعليم والتطوير في مجال السلامة العامة، واستحداث هيئة مستقلة للمعايير المهنية.

المعايير والتكامل الأوروبي

١٨ - استمر العمل في إحراز التقدم في تنفيذ المعايير، ضمن إطار خطة عمل الشراكة الأوروبية. ويرد في مرفق هذا التقرير تقييم فني أعده ممثلي الخاص بشأن التقدم المحرز في تنفيذ المعايير فيما يتعلق بكوسوفو. ولا يزال تنفيذ المعايير يساهم في تعزيز مؤسسات كوسوفو وفي تحسين إنجاز الخدمات العامة لشعب كوسوفو. ومن المهم بصفة خاصة أن المبادئ التي تقوم عليها المعايير قد أدمجت في خطة عمل الشراكة الأوروبية. ولا يزال استيفاء متطلبات تلك الخطة يمثل أولوية من الأولويات لدى مؤسسات كوسوفو.

شؤون الحكم

١٩ - استمر توطيد هيكل حكومة كوسوفو، ولا سيما على المستوى المركزي، عن طريق تعزيز عدة وكالات مستقلة. بيد أنه لا تزال توجد بعض العقبات في هذا الصدد، تشمل في بعض الحالات الافتقار إلى القدرات المناسبة وعدم توافر التشريعات الثانوية اللازمة، فضلاً عن نقص التقيد بالإجراءات على المستوى المحلي. وعلى المستوى المركزي، استمرت جمعية كوسوفو تنهج بشكل متزايد نحو التقيد بنظامها الداخلي وعقدت عدداً من جلسات

الاستماع والتشاور العامة بشأن العديد من مشاريع القوانين. وواصلت لجنة الانتخابات المركزية بناء قدراتها في جميع المجالات، ومن المتوقع أن تضطلع بكامل المسؤولية عن إجراء الانتخابات المقبلة، بالدعم المستمر من جانب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقام الفريق العامل الانتقالي المعني بالانتخابات، الذي يضم ممثلين من كل من الحكومة والمعارضة، بإعداد المبادئ التي ستصاغ على أساسها مشاريع التشريعات المتعلقة بالانتخابات. بيد أنه لم يحرز تقدم بصدد تعيين الجمعية لأمين جديد للمظالم.

٢٠ - وتحقق تقدم أيضا في مجال إنشاء وتوظيف عدد من الوكالات المستقلة في كوسوفو. فقد استمر توظيف اللجنة المستقلة لوسائل الإعلام؛ بيد أنه لم يحرز تقدم في تنفيذ القانون والتشريع الثانوي اللذين ينظمان أعمال تلك اللجنة. أما الهيئة المستقلة للرقابة على الخدمة المدنية فهي تمارس عملها على الوجه الفعال. بيد أنه يلزم إيجاد آلية فعالة لإنفاذ قرارات تلك الهيئة وتوصياتها، فضلا عن إتمام تأسيسها بوصفها هيئة مستقلة. وأصبحت وكالة مكافحة الفساد تعمل حاليا بكامل طاقتها. وسيكون تنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد متوقفا على مدى فعالية هذه الوكالة ومدى التعاون بينها وبين مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة والجمهور.

٢١ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير تقدما في مجال شؤون الحكم على مستوى البلديات، من خلال تعزيز الهياكل التشريعية والإدارية معا. فجميع البلديات، بما فيها الوحدات البلدية النموذجية المنشأة حديثا، لديها حاليا قواعدها وإجراءاتها التي تم إدراجها في نظمها الأساسية، ويكفل التشاور فيما بين الإدارات عن طريق مجلس للمديرين. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح التشاور مع الجمهور ممارسة معتادة قبل اعتماد الجمعيات البلدية لمقترحات التشريعات والميزانيات. بيد أن ما يبعث على القلق في هذا الصدد هو الافتقار العام إلى التشاور بصورة يعتد بها مع طوائف الأقليات. وبالإضافة إلى ذلك، هناك بعض العواقب السلبية الناجمة عن الصراع بين رابطة كوسوفو الديمقراطية والفصيل المنشق المسمى رابطة داردانيا الديمقراطية، الذي يتزعمه الرئيس السابق لجمعية كوسوفو، نيكسهات داتشي، وذلك في البلديات الرئيسية غييلان/غنييلان وفيتي/فيتينا وفيريزاي/أوروسيفاتش. فقد أصبحت الجمعيات البلدية في هذه البلديات عاجزة عن العمل وتأخر تعيين بعض كبار الموظفين المدنيين.

اللامركزية

٢٢ - أنشئ فريق عامل انتقالي للنظر فيما يلزم من التدابير العملية للقيام في نهاية المطاف بتنفيذ مرفق اقتراح التسوية المتعلق بتطبيق اللامركزية. واستمرت عملية نقل المسؤوليات وبناء القدرات في الوحدات البلدية النموذجية الثلاث، هاني إي إيزيت/دينيرال يانكوفتش،

ويونيك، وماموشي/ماموشا. وطلبت حكومة كوسوفو من وزارة إدارة الحكم المحلي أن توصي بحلول ١ تموز/يوليه بما إن كان ينبغي تحويل هذه الوحدات إلى بلديات عاملة بالمعنى الكامل.

التراث الثقافي والديني

٢٣ - خلال شطر كبير من الفترة المشمولة بالتقرير، تباطأ العمل بقدر ملموس في ترميم مواقع التراث الثقافي الأرثوذكسي الصربي التي أصابها الضرر أو دمرت خلال أحداث آذار/مارس ٢٠٠٤. وقد نجم هذا في معظمه عن الشلل الذي أصاب لجنة تنفيذ أعمال الترميم من جراء عدم مشاركة ممثل المعهد الصربي لحماية الآثار. وفي حين أن وزير الثقافة الصربي عين ممثلاً جديداً لدى اللجنة في نيسان/أبريل، فإنه قد حدثت تغييرات تالية في حكومة صربيا أدت إلى إبطال هذا التعيين؛ ويلزم شغل هذا المنصب قبل أن يتسنى للجنة أن تبدأ عملها من جديد. وفي بادرة تبعت على التشجيع، أعادت جمعية أساقفة الكنائس الأرثوذكسية خلال اجتماعها نصف السنوي تأكيد استعدادها للتعاون مع لجنة تنفيذ أعمال الترميم ومجلس أوروبا. وشرعت وكالة التعمير الأوروبية في نيسان/أبريل في العمل في موقعين أرثوذكسيين صربيين في بريزن في إطار ولاية لجنة تنفيذ أعمال الترميم.

العائدون

٢٤ - ظل عدد العائدين من الصرب الكوسوفيين منخفضاً. وعلى الرغم من أن ظروف العودة قد تحسنت بصورة تدريجية، فإن العوامل التي تثبط حركات العودة الواسعة النطاق لا تزال قائمة، ومنها مثلاً نقص فرص العمالة، وعدم فض التزايدات المتعلقة بالممتلكات، واستمرار الشعور بعدم الأمن.

٢٥ - ورغم أن هذه التحديات، واصلت بعثة الأمم المتحدة والمؤسسات المؤقتة تركيز جهودهما على تعزيز الهياكل المؤسسية والإدارية من أجل تدعيم عملية العودة. وواصلت البعثة عملية نقل الاختصاصات إلى وزارة شؤون الطوائف والعائدين، التي يرأسها الوزير الصربي الكوسوفي الوحيد في الحكومة. وتشمل الاختصاصات التي تم نقلها تنسيق التمويل على أساس الحصص العادلة في البلديات وتنسيق أعمال المكاتب البلدية لشؤون العائدين والمكاتب البلدية لشؤون الطوائف. وتداول بعثة الأمم المتحدة على الاضطلاع بدور استشاري في هذا الصدد، وتواصل عملية بناء القدرات التي تركز فيها على كبار الموظفين.

٢٦ - وداومت وزارة شؤون الطوائف والعائدين على إبداء الاستعداد لتوثيق تعاونها مع بعثة الأمم المتحدة ومع المجتمع الدولي. وركزت الوزارة أنشطتها على جهودها في دعم

عمليات العودة الفردية والمنظمة للأقليات وعلى وضع مشاريع التنمية المجتمعية وتحقيق الاستقرار المجتمعي. وقد ووفق على أربعة مشاريع تفيد حوالي ٩٠ أسرة، وستمولها وزارة شؤون الطوائف والعائدين هي وشركاؤها لعام ٢٠٠٧، وقد بدأ العمل في تنفيذ اثنين منهما (بركوفي/بركوفو كليبي/أ و فوشيتري/فوشيتري)؛ وسيبدأ العمل في المشروعين الآخرين في التوقيت المناسب. وبالإضافة إلى مشروعين آخرين قيد التنفيذ، تم ترحيلهما من الميزانية الموحدة لكوسوفو لعام ٢٠٠٦، في ليبيان/ليبليان وعبد الله بريشيفا/بريشيفو (غيبيلان/غنييلان)، وسيستفيد منهما ٤٥ من المشردين داخليا.

٢٧ - وبدأت هذا العام بالفعل عمليات العودة الفردية. فقد بدأت عمليات العودة إلى مستوطنة الروما في جنوب متروفيتشا في أوائل آذار/مارس، وبلغ عدد العائدين حتى الآن ٢٨٠ شخصا من المجموع المتوقع وهو ٤١٢ شخصا. وحالات العودة هذه، وإن كانت ضئيلة من حيث عددها، تمثل فتحا ذا قيمة رمزية كبيرة. ومن المتوقع أن تكون محفزة لحركات إضافية للعودة، شريطة الاستمرار في تقديم مساهمات ومساعدات إضافية للوزارة من المانحين الدوليين.

الترتيبات الدولية المقبلة والمرحلة الانتقالية

٢٨ - استمرت الأعمال المشتركة المتعلقة بالانتقال إلى الوضع المقبل للوجود الدولي المتوخى في اقتراح التسوية، دون مساس بالنتيجة التي ستخلص إليها عملية تحديد الوضع المقبل. وتضطلع بهذه الأعمال بعثة الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع أفرقة التخطيط لإنشاء مكتب الممثل المدني الدولي المتوخى مستقبلا والبعثة المعنية بسيادة القانون التي ستوفد مستقبلا في إطار سياسة الأمن والدفاع الأوروبية، ومع القوة الأمنية الدولية في كوسوفو ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة.

ثالثا - الملاحظات

٢٩ - أرحب من جانبي بمواصلة الالتزام بمعايير التنفيذ على نحو ما دلت عليه المؤسسات المؤقتة في كوسوفو كما أشعر بالتشجيع إزاء هذا الالتزام فضلا عن أنه موضع تشجيع على مدى فترة الإبلاغ. ولقد أحرز تقدم ملموس في كثير من المجالات التي تغطيها المعايير ورغم أن النتائج التي تحققت في بعض المجالات جاءت مختلطة فضلا عن أن الأمر بحاجة واضحة إلى بذل المزيد. وإنني أدعو القادة والمؤسسات في كوسوفو إلى أن يدللوا على التزام متواصل لا لبس فيه إزاء معايير التنفيذ وأن يترجموا هذا الالتزام إلى نتائج ملموسة.

٣٠ - وخلال ٨ سنوات من الإدارة المؤقتة التي تولت أمرها الأمم المتحدة، قطعت كوسوفو خطوات ملموسة نحو إنشاء وتوطيد مؤسسات مؤقتة ديمقراطية ومسؤولة للحكم الذاتي فضلا عن إيجاد الأسس التي يقوم عليها اقتصاد فعال. كما أرست المؤسسات المؤقتة الأسس التي تقوم عليها حياة طبيعية يسودها السلام بالنسبة لجميع شعب كوسوفو.

٣١ - ومع ذلك فإن عملية المصالحة الكاملة والتكامل بين الطوائف في كوسوفو ستكون مسيرة طويلة الأجل وتبقى بمثابة تحد في المستقبل. كما أن تحقيق المزيد من التقدم في توطيد دعائم التعايش السلمي في كوسوفو سوف يتطلب عزمًا ثابتًا من جانب قادة كوسوفو والتزامًا حقيقيًا من جانب أعضاء جميع طوائفها.

٣٢ - ومن أسف فإن شرائح كبيرة من سكان صرب كوسوفو ما زالوا يشعرون بأن المؤسسات المؤقتة بكوسوفو لا تمثلهم، وما زال صرب كوسوفو يقاطعون هذه المؤسسات على المستوى المركزي وبدلاً من ذلك يعتمدون في الغالب الأعم على هياكل موازية تدعمها السلطات في بلغراد من أجل تقديم الخدمات الأساسية. وفي الوقت نفسه فإن عمليات عودة صرب كوسوفو ما زالت منخفضة بصورة مخيبة للآمال نظراً إلى تذبذب الآفاق الاقتصادية واستمرار الشواغل المتعلقة بالأمن.

٣٣ - وفيما يُعد التقدم الشامل في كوسوفو أمراً مشجعاً، فإن عدم تحديد وضعها في المستقبل ينطوي على مخاطرة حقيقية بأن التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة والمؤسسات المؤقتة في كوسوفو يمكن أن يبدأ في التراجع. وسوف يتطلب التقدم المتواصل والتوطيد الذي تحرزه كوسوفو آفاقاً عملية تنبئ باختتام عملية الوضع المقبل فضلاً عن التعاون الفعال والبناء من جانب جميع الأطراف ذات الصلة.

٣٤ - وعلى ذلك فإن تحديد وضع كوسوفو المقبل ينبغي أن يظل أولوية بالنسبة إلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل. هذا ويحتوي اقتراح وتوصيات التسوية على نحو ما طرحه مبعوثي الخاص بشأن وضع كوسوفو المقبل على العناصر الصحيحة بالنسبة إلى حل مستدام لوضع كوسوفو المقبل بما في ذلك مواصلة الإشراف الدولي. وإنني أرحب بتعهد الاتحاد الأوروبي بأن يضطلع بالدور القيادي في الوجود الدولي مستقبلاً في كوسوفو على نحو ما يتوخاه اقتراح التسوية.

٣٥ - وأود أن أعرب عن تقديري وامتناني إلى ممثلي الخاص، يواكيم بوكير وموظفيه في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على تفانيهم وجهودهم من أجل المضي بكوسوفو إلى الأمام. كما أود أن أعرب عن شكري لشركاء الأمم المتحدة والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وإلى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وإلى الأطراف الأخرى التي قدمت دعمها في هذا المضمار.

المرفق الأول

تقييم فني للتقدم المحرز في تنفيذ المعايير الخاصة بكوسوفو

أعده الممثل الخاص للأمين العام بشأن كوسوفو، ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

١ - ظلت عملية تسوية الوضع هي العملية المهيمنة طوال الفترة المشمولة بالتقرير. بيد أنه استمرت أيضا الأعمال المتعلقة بتنفيذ المعايير العادية، مدفوعة بصورة متزايدة بزخمها الذاتي وقيادة وكالة التكامل الأوروبي.

٢ - واستمر أيضا تنفيذ البنود المتبقية من البرنامج المؤلف من النقاط الثلاث عشرة ذات الأولوية، الذي قدمه فريق الاتصال إلى حكومة كوسوفو في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

المؤسسات الديمقراطية العاملة

٣ - لم تقع خلال الفترة المشمولة بالتقرير مخالفات جسيمة لأحكام النظام الداخلي لجمعية كوسوفو. وتبين من رصد أعمال الجمعية ازدياد عدد المناقشات في الجلسات العامة، وجلسات الاستماع العامة، والاستجابات البرلمانية، والمشاورات، مع إبداء التعليقات بشأن عديد من مشاريع القوانين. وقد عززت الجمعية أيضا تدابير تدقيق نفقاتها المدرجة في الميزانية.

٤ - وفي عام ٢٠٠٧، عقدت اللجنة المعنية بحقوق الطوائف ومصالحها التابعة لجمعية كوسوفو ١١ جلسة، واستعرضت ١٠ تعديلات لمشاريع قوانين، وأعادت أحد مشاريع القوانين إلى اللجنة الفنية المعنية لإعادة النظر فيه. بيد أن اللجنة لم تطرح أي تعديل على الجمعية للنظر فيه. وترتبط المشاكل التي تواجه اللجنة بالانقسامات السياسية الداخلية، وتدني مستوى الاتصال مع الجمعية، والافتقار إلى مبادرات محددة من جانب أعضاء اللجنة.

٥ - وأدى الانشقاق في رابطة كوسوفو الديمقراطية وإنشاء رابطة داردانيا الديمقراطية إلى انخفاض الأغلبية التي كانت تتمتع بها الأولى في كثير من الجمعيات البلدية. وقد عرقل هذا عمل عدد من الجمعيات، منها جمعية كامينتشا/غنييلان/غنييلان، وأثر على فترة ولاية أعضاء مجلس المديرين، بما في ذلك بعض الرؤساء التنفيذيين (ليبيان/ليبيان). وعمد ستة من الأعضاء السابقين في رابطة كوسوفو الديمقراطية إلى تشكيل مجموعتهم البرلمانية التابعة لرابطة داردانيا الديمقراطية، ولكن لم تُرصد أي صعوبات في سياق أداء الجمعية والحكومة على المستوى المركزي لأعمالهما.

٦ - واستمر ممثلو القائمة الصربية لكوسوفو وميتوهيا على مقاطعتهم للجمعية وانضم إليهم في كانون الثاني/يناير ممثل صربي كوسوفي منتخب آخر، مما هبط بعدد الصرب الكوسوفيين المشاركين في الجمعية إلى واحد فقط؛ وهناك ثمانية ممثلين آخرين من الصرب الكوسوفيين يشاركون في أعمال لجان الجمعية ولكنهم لا يحضرون جلسات الجمعية.

٧ - ونتيجة لقيود الميزانية والضغط الذي تمارسه حكومة صربيا، لم يبد أي تحسن ملموس على مشاركة الصرب الكوسوفيين في ميدان الخدمة المدنية. ففي المؤسسات المركزية، بلغت نسبة الموظفين المدنيين ١١ في المائة من المنتمين إلى طوائف الأقليات، مقابل نسبة مستهدفة قدرها ١٦,٦ في المائة. ويتبين من الإحصاءات على المستوى البلدي، وإن كانت غير مكتملة، أن العاملين من الأقليات يمثلون ١٢ في المائة من المجموع. (هذه الأرقام غير مكتملة بالنسبة للبلديات بسبب سياسة عدم التعاون المعلنة من قبل البلديات الشمالية الثلاث التي يديرها الصرب والإدارة القائمة في متروفييتشي/متروفييتشا الشمالية).

٨ - وهناك مئتان من الموظفين المدنيين الصرب الكوسوفيين سبق أن سحبوا أنفسهم من كشوف مرتبات المؤسسات المؤقتة بعد أن أصدرت السلطات الصربية توجيهها يُخيرهم بين الاندراج في كشوف مرتبات الحكومة الصربية أو كشوف مرتبات حكومة كوسوفو، ثم طلبوا إعادة إدراجهم في كشوف حكومة كوسوفو وسُدّد إليهم ما تراكم من مرتباتهم. وما زالت حكومة كوسوفو تحتفظ على سبيل الأمانة بمرتبات جميع من تبقى من الصرب الكوسوفيين الذين تركوا كشوف مرتبات السلطات المؤقتة (يوجد ٨١٠ ٩١٠ ٤ يورو في حساب محمد بينما تم تسديد ٥٨٤ ٢٣٧ يورو لمن أعيد إدراجهم في كشوف مرتبات حكومة كوسوفو).

٩ - وفي ٢٤ آذار/مارس، اعتمدت حكومة كوسوفو استراتيجية لإصلاح الإدارة العامة مع خطة عمل لتنفيذها. وتبلغ الميزانية الكلية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية في عام ٢٠٠٧ حوالي ٦,٥ ملايين يورو، تم تدبير ١,٢ مليون يورو منها من مخصصات ميزانية كوسوفو، وقدم المانحون ٣ ملايين يورو، ولا يزال لازماً تدبير المبلغ المتبقي.

١٠ - وتبلغ نسبة المرأة في ميدان الخدمة المدنية ٣٥,٧ في المائة، ولكن تمثيلها لا يزال قاصراً بصورة خطيرة عند المستويات الأعلى. فعدد النساء في المناصب العليا على المستوى المركزي لا يجاوز ١٩٣، مقابل ٩٣٧ للرجال، بينما لا توجد سوى وزيرة واحدة وأمينة دائمة واحدة. وعلى مستوى البلديات، لا يتجاوز عدد النساء ٥٦ مقابل ٧٣١ للرجال، ولا تشغل المرأة من مناصب الرؤساء التنفيذيين سوى اثنتين.

١١ - وبغية معالجة هذا التفاوت أعلن رئيس الوزراء اعتبار عام ٢٠٠٧ عاما للعمل الايجابي لصالح المرأة في كوسوفو. وأصدرت المؤسسات المؤقتة أمرا إداريا يشجع على إيلاء معاملة تفضيلية لتوظيف المرأة في ميدان الخدمة المدنية. ويوجد لدى جميع البلديات مسؤولون لشؤون تحقيق المساواة بين الجنسين وتوجد لدى ٢٠ منها حتى الآن لجان معنية بتحقيق المساواة بين الجنسين.

١٢ - وتزاول هيئة الرقابة المستقلة ولجنة تعيين كبار الموظفين أعمالهما حاليا بصورة عادية. وأنشأ مكتب رئيس الوزراء لجنة للإشراف على تحويل هيئة الرقابة المستقلة إلى جهاز مستقل يتبع الجمعية تبعية مباشرة.

١٣ - وتزاول وكالة مكافحة الفساد عملها منذ ١ شباط/فبراير. وبدأت منذ ذلك الحين اتصالات الجمهور بالوكالة، وتم إبلاغ الشرطة والقضاء بعدد من حالات الفساد. ويتوقف تنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد حاليا على مدى فعالية هذه الوكالة وعلى ما يبذل لها من التعاون من جانب المؤسسات المؤقتة ومن الجمهور. ومن بين كبار المسؤولين على المستوى المركزي، البالغ عددهم ٧٣٢ مسؤولا، أعلن ٧١٢ مسؤولا عما لهم من ممتلكات وأصول وفقا لقانون مكافحة الفساد. ولم تعين الوزارات بعد مسؤولي المراقبة الذين سينفذون خطة العمل المتعلقة بمكافحة الفساد.

١٤ - واستمر تنفيذ القانون المتعلق باللغات باعتماد التعليمات الإدارية التي تحدد تكوين اللجنة المعنية باللغات واختصاصاتها، إضافة إلى الجزاءات الإدارية المفروض توقيعها في حالات المخالفة. وقد اعتمدت الجمعية البلدية لمتروفييتشي/متروفييتشا اللغة التركية للاستعمال الرسمي ويتوقع صدور قرارات مماثلة في بلديات أخرى، بما فيها بريشتيني/بريشتينا.

١٥ - وتواصل وزارة الخدمات العامة ووزارة إدارة الحكم المحلي رصد الامتثال فيما يتعلق باللغات على المستويين المركزي والمحلي، على التوالي. ويقوم معهد كوسوفو للإدارة العامة حاليا بإجراء سلسلة من الدورات التدريبية لحوالي ٦٠ من المترجمين التحريريين والشفويين. وباستثناء البلديات الشمالية التي يديرها الصرب والبلديات الألبانية الكوسوفية الأحادية العرق، تكتب اللافتات الموضوعة خارج المباني البلدية بجميع اللغات الرسمية عادة. بيد أن حوادث تشويه أسماء الأماكن ولافتات الشوارع لا تزال شائعة تماما؛ ولا يتخذ المسؤولون إجراء تصحيحيا بهذا الصدد عادة إلا بتوجيه من بعثة الأمم المتحدة.

١٦ - ومن مجموع الجهات المرخص لها بالبث الإذاعي البالغ ١١٧ جهة، تبث ٤٢ جهة برامجها بلغات الأقليات (٣٤ باللغة الصربية، وأربع باللغة البوسنية، واثنان باللغة التركية،

وواحدة بلغة طائفة الغوراني، وواحدة بلغة طائفة الروما). ويوجد برنامج اسبوعي بلغة الروما لدى ١٢ محطة إذاعية، معظمها يذيع باللغة الصربية.

١٧ - وتبث مؤسسة راديو وتلفزيون كوسوفو ١٦,٤ في المائة من برامجها التلفزيونية بلغات طوائف الأقليات، بينما تبث ١٢,٥ في المائة من مجموع برامجها الإذاعية بهذه اللغات. ومن مجموع البرامج الإخبارية التلفزيونية التي تبثها المؤسسة، يذاع ٢٠,٧ في المائة بلغات طوائف الأقليات.

١٨ - ويتزايد تقييد الصحفيين والمحررين بمدونة قواعد السلوك وبالنظام الأساسي لمجلس الصحافة. وحتى ٦ حزيران/يونيه، بلغ مجموع الشكاوي التي تلقاها مجلس الصحافة ٣٨ شكوى، تم الفصل في ٢٦ منها.

المؤسسات الديمقراطية العاملة: التحديات المقبلة

١٩ - يلزم تنقيح التعليمات الإدارية الحالية بشأن تكوين اللجنة المعنية باللغات واختصاصاتها على نحو يكفل المشاركة الكافية من جانب الأقليات.

٢٠ - ويلزم تقديم الدعم المناسب للهيكل المعنية بنوع الجنس وينبغي إشراكها إشراكا تاما في عمليات صنع القرار وانتقاء الموظفين. وينبغي مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الطويلة الأجل الرامية إلى زيادة عدد النساء في المؤسسات المؤقتة وتحسين وضعهن في تلك المؤسسات على كل من المستويين المركزي والمحلي.

٢١ - وينبغي ألا يحدث مزيد من التأخير في تعيين أمين للمظالم وفقا للقاعدة التنظيمية المتعلقة بمؤسسة أمانة المظالم في كوسوفو. ويلزم اعتماد النظام الداخلي المعدل قبل حلول العطلة الصيفية، وينبغي أن تصدر على الفور دعوة إلى تقديم الطلبات ذات الصلة.

٢٢ - وينبغي أن يواصل صندوق وسائط الإعلام الخاصة بالأقليات عمله عن طريق دفعة جديدة من المنح. وينبغي أن تحول مؤسسة راديو وتلفزيون كوسوفو ٥ في المائة من رسوم البث الإذاعي لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ إلى صندوق وسائط الإعلام الخاصة بالأقليات.

٢٣ - ويلزم تعجيل عملية تنفيذ القانون المتعلق باللجنة المستقلة لوسائط الإعلام، بما في ذلك تخصيص الموارد الكافية لذلك. بيد أن المبالغ المحددة بموجب اللائحة المعتمدة لرسوم الترخيص المفروضة على جهات البث الإذاعي يمكن أن تمثل عبئا ماليا ثقيلا على كاهل المحطات، خصوصا ما يخدم منها طوائف الأقليات.

سيادة القانون

٢٤ - في آذار/مارس ٢٠٠٤ قامت قوة الشرطة، التي سُكلت في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ للتحقيق في قضايا (إحدى أولويات فريق الاتصال)، بالتحقيق في عدد من القضايا بلغ في ٢ نيسان/أبريل ١٥٢٦ قضية، منها ٧٥٤ قيد الاستعراض حاليا، و ١٧٧ لا تزال ملفاتها مفتوحة، و ٣١٥ تم إغلاقها، و ١٣٠ قيد التحقيق الفعلي حاليا، و ١٦٠ قيد التحقيق لدى دائرة شرطة كوسوفو.

٢٥ - ووجه المدعون العاثون الدوليون الاتهام إلى ٣٦ شخصا فيما يتعلق بأخطر الجرائم المتصلة بأحداث الشغب التي وقعت في آذار/مارس، وأسفر ذلك عن إدانة ٢٦ شخصا وتبرئة شخص واحد. ولا يزال تسعة متهمين في ثلاث قضايا بانتظار المحاكمة. أما المدعون العامون المحليون فقد جاوز عدد ما وجهوه من اتهامات جنائية ٣٠٠ اتهام أدت على إصدار ١٤٢ حكما بالإدانة بينما لا يزال ٢٢ شخصا آخرين قيد التحقيق حاليا.

٢٦ - وتوجد قيد الاستعراض حاليا مذكرة تفاهم بين الاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة ومكتب الولايات المتحدة بشأن تمويل وتنفيذ عملية إعادة تعيين القضاة وأعضاء النيابة العامة. ووافق المجلس القضائي لكوسوفو في ٢٠ آذار/مارس على قائمة التوزيع الجديد لعدد من المناصب القضائية يبلغ ٣٢٦ منصبا للمحكمة العليا ومحاكم المقاطعات ومحاكم البلديات ومحاكم الجرائم البسيطة. وشملت هذه العملية نقل عدد من الموظفين القضائيين من المحاكم ذات العبء الخفيف إلى المحاكم المثقلة بعبء العمل. وتعتزم وزارة العدل إتمام قائمتها الجديدة لتوزيع مناصب النيابة العامة بحلول نهاية حزيران/يونيه.

٢٧ - وقامت مجموعة من الأطراف المعنية الدولية والمحلية في شباط/فبراير بصوغ استراتيجية لتحديد الكم المتراكم من القضايا المدنية المتأخر النظر فيها حاليا (عما فيها القضايا المتصلة بالملوكات) وتخفيض هذا الكم، ومنع تراكم القضايا مستقبلا.

٢٨ - ولا يزال التشريع المتعلق بحماية الشهود بانتظار وضعه في صيغته النهائية. وقد أصبحت جميع محاكم المقاطعات، بدعم من المملكة المتحدة والولايات المتحدة، مجهزة حاليا بنظام لحماية الشهود، مما سيحسن قدرة جهاز العدالة في كوسوفو على إجراء التحقيقات وعلى المقاضاة في طائفة متنوعة من القضايا الحساسة التي تضم شهودا مشمولين بالحماية.

٢٩ - ويزاول مكتب المدعي الخاص عمله حاليا. ويضم المكتب ستة مدعين خاصين، منهم امرأة واحدة وفرد واحد ينتمي إلى أقلية عرقية.

٣٠ - وفي آذار/مارس، أنشئ مركز فرعي آخر للشرطة من أجل العائدين من طائفة الروما إلى مستوطنة روما في متروفييتشي/متروفييتشا، فارتفع بذلك عدد المراكز الفرعية إلى ١٨ مركزاً. ويُنظر حالياً في إنشاء تسعة مراكز فرعية أخرى.

٣١ - وظلت نسبة تمثيل الأقليات ثابتة في دائرة شرطة كوسوفو عند ١٦ في المائة (٣,١٠ في المائة من الصرب الكوسوفيين) وفي دائرة إصلاحات كوسوفو عند ١٤,٤ في المائة (٣,١٠ في المائة من الصرب الكوسوفيين). وتبلغ نسبة تمثيل الإناث ١٣,٦ في المائة في دائرة شرطة كوسوفو و ١٧,٤ في المائة في دائرة إصلاحات كوسوفو.

٣٢ - ووُقعت في ٤ نيسان/أبريل مذكرة تفاهم بشأن نقل الاختصاصات التي تشمل قلم تسجيل الحالة المدنية من وزارة الخدمات العامة إلى وزارة الداخلية. وتبلغ نسبة تمثيل الأقليات في وزارة الداخلية ٩,٨ في المائة (٢,٧ في المائة من الصرب الكوسوفيين). ولا تزال توجد بالوزارة ٥٣ وظيفة شاغرة (من ملاك مجموعه ٧٧٩ وظيفة). وتشغل المرأة ٤٠ في المائة من الوظائف.

٣٣ - وتبلغ نسبة تمثيل الأقليات في صفوف القضاة وأعضاء النيابة العامة ٨,٩ في المائة (٢,٤ في المائة من الصرب الكوسوفيين) و ٩,١ في المائة (٣ في المائة من الصرب الكوسوفيين)، على التوالي. وتبلغ نسبة تمثيل المرأة ٢٦,٨ في المائة من القضاة و ٢٠,٥ في المائة من أعضاء النيابة العامة. وتبلغ نسبة تمثيل الأقليات حالياً في وزارة العدل، بما فيها دائرة شرطة كوسوفو وأعضاء النيابة العامة وموظفهم المساعدون، ١٣,٢ في المائة (٩ في المائة من الصرب الكوسوفيين).

سيادة القانون: التحديات المقبلة

- ٣٤ - يلزم بذل مزيد من الجهود لحماية الشهود على الوجه الفعال من التخويف.
- ٣٥ - ويلزم أن تتواصل الجهود الرامية إلى زيادة عدد أفراد الطوائف القاصرة التمثيل من القضاة وأعضاء النيابة العامة وزيادة عدد المعيّنين من الأقليات في وزارة الداخلية.
- ٣٦ - ويلزم للمجلس القضائي لكوسوفو أن يشرع في إعادة تشكيل منظومة المحاكم وترشيدها. والخطوة الأولى في هذا الصدد هي خفض عدد القضاة المعيّنين في المحاكم الأقل أعباء. كما يلزم لوزارة العدل أن تعيد تنظيم وظائف النيابة العامة البالغ عددها ٩٥ وظيفة.
- ٣٧ - ويحتاج المجلس القضائي لكوسوفو إلى تعزيز آليات المساءلة وإلى إحكام إشرافه على إدارة المحاكم. وهناك حاجة إلى آلية فعالة للتنسيق بين وزارة العدل والمجلس.

حرية التنقل

٣٨ - لم يُبلغ خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن وقوع أي جرائم تتصل بحرية التنقل. بيد أن بعض الصرب الكوسوفيين لا يزالون يبدون قلقهم بشأن الحالية الأمنية، كما أن بعض الأفراد من جميع الأقليات ما زالوا يقصرون وجودهم على المناطق التي تشكل فيها طوائفهم أغلبية السكان أو لا يتنقلون إلا بين هذه المناطق.

٣٩ - وفي ٦ أيار/مايو، قام حوالي ٤٠٠ من الصرب المشردين داخليا من بريزن ومناطق أخرى من كوسوفو، والموجودين حاليا في صربيا، بزيارة قرية غورنياسيلي/غورنييه سيلو (بريزن) لحضور الاحتفال السنوي للقديس جورج. وفي ٧ أيار/مايو، حضر حوالي ٢٨٠ من الأطفال الصرب من أنحاء مختلفة من كوسوفو منها شتيريشي/ستربشي وغراتسانيتشي/وغراتسانيتشا وباريتش/باريتس، مهرجانا سنويا للموسيقى الشعبية للأطفال في زوبن بوتوك.

٤٠ - ولا يزال المستفيدون من برنامج النقل للأغراض الإنسانية، الذي سلمت المسؤولية عنه إلى الحكومة في ١ كانون الثاني/يناير، يستخدمون هذا البرنامج بأعداد كبيرة.

حرية التنقل: التحديات المقبلة

٤١ - على الرغم من أن الدراسات الاستقصائية التي أجرتها دائرة شرطة كوسوفو توحى بوجود شعور إيجابي لدى الأفراد المنتمين إلى طوائف الأقليات بشأن حريتهم في التنقل، فإن الحكومة يلزم أن تداوم على إدانة الجرائم المرتكبة فيما بين الطوائف العرقية وعلى التوصل إلى سبل جديدة لمعالجة الشواغل الأمنية لطوائف الأقليات.

العودة المستدامة وحقوق الطوائف وحقوق أفرادها

٤٢ - لا تزال عملية إعادة تنظيم وزارة شؤون الطوائف والعائدين مستمرة، ويواصل الوزير غربتشي بناء العلاقات البناءة مع جميع الأطراف صاحبة المصلحة. ونتيجة لذلك، يتزايد اضطلاع الوزارة بدور قيادي في عملية العودة يشمل المشاركة في الأفرقة العاملة البلدية والتنفيذ المباشر للمشاريع.

٤٣ - وقد بدئ في سنة ٢٠٠٧ في تنفيذ خمسة من مشاريع العودة المنظمة، تتكلف ٣,٢ ملايين يورو، من أجل إعادة ١٢٠ أسرة من أسر الأقليات، في ليبان/ليبليان وغيلان/غينيلاي وفوشترى/فوشيترن وكليني/كلينا وفوشى كوسوفو/كوسوفو بولييه. ومع أن هناك مشاريع أخرى يتواصل وضعها على المستوى البلدي، فإن التمويل لا يزال هو

العقبة الكبرى التي تعرقل عمليات العودة. وقد اعتمدت وزارة شؤون الطوائف والعائدين ٤٧ مشروعاً للتنمية المجتمعية وتحقيق الاستقرار المجتمعي تبلغ قيمتها ٢,٠٨ مليون يورو لتيسير اندماج جميع الطوائف في كوسوفو.

٤٤ - وقد عادت أول دفعة من الأسر تضم ٦٩ أسرة إلى مستوطنة الروما في متروفييتشي/متروفييتشا، كما أن أعمال البناء جارية من أجل استيعاب ٢٤ أسرة أخرى.

٤٥ - وأتمت الحكومة تقييم جميع حالات التعويض المتعلقة بشأن الممتلكات التجارية التي أصيبت بأضرار أو دمرت خلال أحداث آذار/مارس (إحدى أولويات فريق الاتصال) وتم تحويل الأموال إلى المستحقين.

٤٦ - وتحسنت درجة التقيد بحصص التمويل على أساس الحصص العادلة والامتثال للتعليمات الإدارية الصادرة عن وزارة المالية والاقتصاد بشأن إدارة البلديات لنظام التمويل على أساس الحصص العادلة. ومن مجموع البلديات الأربع والعشرين الواقعة جنوب نهر إيبير، اقتصر عدم التقيد بالأهداف المحددة في إطار التمويل على أساس الحصص العادلة لعام ٢٠٠٦ على ثلاث بلديات فقط.

٤٧ - واعتمدت الحكومة في ٢٨ شباط/فبراير أمراً إدارياً يحدد اختصاصات وحدات حقوق الإنسان المشمولة في الوزارات. وهذا الأمر الإداري يضيف إلى مسؤوليات تلك الوحدات المسؤولية عن رصد تنفيذ توصيات أمين المظالم. وتضم هذه الوحدات عدداً من الموظفين يتراوح من ثلاثة إلى سبعة موظفين يغطي عملهم الشؤون الجنسانية، وحقوق الأقليات، وتكافؤ الفرص، ومكافحة التمييز، وحقوق الطفل، ومكافحة الاتجار بالأشخاص، وحقوق المعوقين.

٤٨ - وتم في ١٠ أيار/مايو وضع الصيغة النهائية لمشروع سياسة وإجراءات السماح بالدخول مجدداً من أجل إعادة اللاجئين إلى ديارهم في كوسوفو، وقُدِّم إلى الحكومة لاعتماده. وستُنجز قريباً استراتيجية إعادة إدماج الأشخاص العائدين في مجتمعاتهم.

العودة المستدامة وحقوق الطوائف وحقوق أفرادها: التحديات المقبلة

٤٩ - على الرغم من وجود قانون لمكافحة التمييز وخطة شاملة لتنفيذه وتعليمات إدارية تقضي بتنفيذ هذا القانون، فإن الإنجاز لا يزال ضئيلاً في هذا الصدد. ولا توجد حتى الآن آلية شاملة لتتبع حالات التمييز؛ ولم تكلف الوزارات بواجبات محددة بشأن تنفيذ القانون.

٥٠ - ويلزم أن تواصل الحكومة بذل جهودها لبناء القدرات اللازمة لإنجاز مسؤولياتها المتعلقة بالإعادة إلى الوطن، وينبغي تطبيق خطة عمل شاملة وإنشاء آليات للرصد في هذا الصدد.

٥١ - ويلزم أن تخصص الجمعية البلدية لبريشيتيني/بريستينا أرضاً لمشروع نوفا بادوفاتشي الثاني/بادوتشي إي ري الثاني. وقد تُسَق مشروع العائدين ذاك مع بلغراد ووافق عليه الفريق العامل البلدي واللجنة البلدية المختصة.

الاقتصاد

٥٢ - اعتمدت الجمعية القانون المعدل لقانون المشتريات العامة (إحدى أولويات فريق الاتصال) في ٨ شباط/فبراير وتم إصداره في ١٣ حزيران/يونيه.

٥٣ - وتمت مجدداً زيارة ١٤ بلدية من البلديات الثلاثين التي قام مكتب المراجع العام للحسابات بمراجعة حساباتها في العام الماضي، بغية تحديد ما إن كانت تلك البلديات قد اعتمدت خطط العمل الإلزامية لمعالجة نتائج المراجعة التي خلص إليها المكتب. وقد وُجد أن ثلاثة من البلديات الأربع عشرة قد نفذت خطط عملها بالفعل، وأن سبعة منها عاكفة حالياً على ذلك، وأن أربعة لم تحرز أي تقدم في هذا الصدد. وستجري في الأشهر المقبلة زيارة البلديات الست عشرة المتبقية.

٥٤ - ووافق مجلس وكالة كوسوفو الاستثمارية على بدء الجولة السابعة والعشرين لعملية الخصخصة. وبحلول نهاية أيار/مايو، كانت قد طرحت للبيع ٤٧٦ شركة جديدة مكونة من أصول كانت تخص ٢٦٧ من المؤسسات المملوكة اجتماعياً. وتم توقيع ٢٧٧ من عقود البيع، وهناك ١٢٧ عقداً آخر بانتظار التوقيع. وبلغ مجموع حصائل الخصخصة ٦٨٤ ٤١١ ٣١٠ يورو. وسبق أن وافق مجلس الوكالة على ما مجموعه ٩٠ من عمليات التصفية. وبلغت القيمة المقدرة لعقود البيع الموقعة في إطار عمليات التصفية ٨٣٧ ٠٣٦ ٢ يورو، بينما تبلغ القيمة المقدرة للعقود المنتظر توقيعها ٤٠٥ ٢٦٠ ٢ يورو. أما الحصة المقرر دفعها بنسبة ٢٠ في المائة من حصائل الخصخصة للمستحقين من العمال السابقين في المؤسسات التي شملتها الخصخصة فقد بلغت ٣٣٧ ٠٨٢ ٦٢ يورو، سُدد منها بالفعل ١١٥ ٧٨٤ ١١ يورو إلى الاتحاد المستقل لنقابات عمال كوسوفو، الذي يتولى صرف هذه الأموال للعمال.

٥٥ - ولم ترد خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي بلاغات عن قيام البلديات دون إذن بضم ممتلكات تابعة لمؤسسات مملوكة اجتماعياً. وبعد صدور المعايير التي يجوز للبلديات طبقاً لها

أن تلتزم الحصول على مساحات من الأراضي في إطار المصلحة العامة، اقترح تخصيص عدة قطع من الأراضي ووفقاً على تخصيصها. ولم تحر إعادة أي أراض من التي ضُمت سابقاً دون إذن، وتعد بريزن هي البلدية الوحيدة التي سلمت أراض سبق ضمها دون إذن حيث ردت ممتلكات تابعة لأربع من المؤسسات المملوكة اجتماعياً واثنين من المؤسسات المشمولة في الملكية العامة.

٥٦ - وتسير عملية تحويل مؤسسات المياه إلى شركات سيرا جيداً؛ وبدأت عملية تحويل المؤسسات المختصة بالنفايات والري في آذار/مارس.

٥٧ - وفي ١٢ حزيران/يونيه، أقر المجلس الاقتصادي والمالي حدود الإنفاق القصوى لميزانية عام ٢٠٠٨، التي بلغت ٨٥٢ مليون يورو. وهذا يمثل زيادة نسبتها ١٧ في المائة بالمقارنة بعام ٢٠٠٧. وأقرت الحكومة في بداية حزيران/يونيه إطار الإنفاق المتوسط الأجل.

٥٨ - ويبين تقرير فترة الربع الأول لإدارة ضرائب كوسوفو أن حصائل الضرائب فاقت الإسقاطات المدرجة في الميزانية بنسبة تقارب ٢ في المائة، وأنها زادت بنسبة ١٦ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٦.

٥٩ - وتبين أرقام تحصيل الإيرادات لشركة كوسوفو للطاقة عن الربع الأول من عام ٢٠٠٧ حدوث تحسن عام بالمقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٦. فقد زادت نسبة إصدار الفواتير عن الطاقة التي تم توريدها من ٤٧ إلى ٦٢ في المائة. وعلى الرغم من انخفاض نسبة الإيرادات المحصلة بناء على الفواتير من ٧٥ إلى ٦٧ في المائة، فإن نسبة الإيرادات المحصلة لقاء الطاقة التي تم توريدها زادت من ٣٥ إلى ٤٢ في المائة، ومن ثم فإن الشركة حصلت قدراً أكبر من الإيرادات في عام ٢٠٠٧.

الاقتصاد: التحديات المقبلة

٦٠ - يلزم تحسين تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات، بما في ذلك من جانب البلديات التي روجعت حساباتها في العام الماضي.

٦١ - ويلزم أن تراعي الحكومة بصورة منهجية التكاليف المترتبة على التشريعات لدى صياغتها. ويلزم إجراء تحسينات من جانب المؤسسات المؤقتة في عملية سن التشريعات الفرعية والتقييد بالمواعيد النهائية المتوخاة لاعتماد التشريعات الثانوية.

٦٢ - ولا تزال توجد شواغل خطيرة بشأن جودة الإحصاءات الاقتصادية في كوسوفو ونطاق تغطيتها وسلامة توقيتها، على الرغم من ضخامة المساعدة التقنية الدولية المتلقاة.

٦٣ - ولا يزال تحصيل الإيرادات يشكل تحدياً ماثلاً أمام شركة كوسوفو للطاقة وأمام غيرها من المرافق العامة، ويلزم بذل مزيد من الجهود لتحقيق تقدم في هذا الصدد.

حقوق الملكية

٦٤ - تمت الموافقة على القانون المتعلق بالمصادرة والقانون المتعلق بالتحكيم وتعديلات القانون المتعلق بالسجل العقاري وجميعها بانتظار الإصدار. أما قانون الحقوق العقارية، وهو من الأولويات لدى الحكومة، فلا يزال قيد التنقيح لدى الجمعية. ولا يزال مشروع القانون المتعلق بالإسكان ومشروع القانون المتعلق بمعاملة المنشآت غير القانونية بانتظار اعتمادهما من جانب الجمعية. ونوقش مشروع القانون المتعلق بتنظيم مؤسسات التسجيل العقاري مع البلديات وسيقدم إلى الجمعية.

٦٥ - وفي ٥ حزيران/يونيه، استعيض رسمياً عن لجنة المطالبات المتعلقة بالمساكن والممتلكات باللجنة الجديدة المسماة لجنة كوسوفو للمطالبات العقارية. وقد فصلت اللجنة السابقة بصفة ابتدائية في جميع الحالات التي تلقتها، وعددها ١٦٠ ٢٩ حالة. ولم تنفذ بعد ٣٦٨ من هذه المطالبات (إحدى أولويات فريق الاتصال). ويستمر تنفيذ المخطط الإيجاري للممتلكات المشغولة بصفة غير قانونية (إحدى أولويات فريق الاتصال). وبلغ عدد حائزي حقوق الملكية العقارية الذين أدرجوا ممتلكاتهم في هذا المخطط ٥٤٦ ٢. وبلغ عدد الممتلكات المؤجرة ٣٩٢ عقاراً وتم تحصيل ٢٤٨ ١١٨ يورو.

٦٦ - وقد تلقت وكالة كوسوفو العقارية ٢٣ ٣٤٣ مطالبة تشمل ممتلكات زراعية (٩٠,٥ في المائة) وتجارية (٣,٢ في المائة) وسكنية (٦,٣ في المائة). وعُرضت ٩٥٥ حالة على لجنة كوسوفو للمطالبات العقارية في جلستها الأولى المعقودة في ٤ و ٥ حزيران/يونيه. وقد نُشرت المطالبات الأولى التي تشمل ٥٥١ ٤ عقاراً زراعياً و ٣٦٠ عقاراً سكنياً و ٢٩٦ عقاراً تجارياً، بغية تمكين الأشخاص الذين قد تكون لهم حصص قانونية من أن يصبحوا أطرافاً في المطالبة ذات الصلة.

٦٧ - وقد أتمت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بالتشاور مع جميع الأطراف صاحبة المصلحة وذات الصلة، صياغة استراتيجية لتخفيض الكم المتراكم لدى المحاكم من قضايا الممتلكات، وعممتها للتعليق عليها في نيسان/أبريل.

حقوق الملكية: التحديات المقبلة

٦٨ - يلزم أن تتوافر للمحاكم توجيهات واضحة بشأن ولاية وكالة كوسوفو العقارية بصدد المطالبات العقارية المتصلة بالصراع، وبشأن القوة الإلزامية النهائية لجميع قرارات لجنة

المطالبات المتعلقة بالمساكن والممتلكات، كي لا تصدر المحاكم أحكاما بشأن الحالات الداخلة في اختصاص وكالة كوسوفو العقارية أو التي سيق أن بتت فيها لجنة المطالبات المتعلقة بالمساكن والممتلكات.

٦٩ - ويلزم أن تكفل وكالة كوسوفو العقارية أن يكون المشردون المنتمون إلى طائفة الروما الكوسوفية وغيرهم من الفئات الضعيفة على دراية بعملية المطالبات وأن تتوفر لهم بصورة فعلية إمكانية استعمالها.

٧٠ - ولا تزال توجد شواغل بشأن سلامة تنفيذ قرارات المصادرة من جانب المؤسسات الكوسوفية وسلامة تنفيذ قرارات الهدم.

٧١ - ويلزم إعداد مخططات مكانية للمناطق الخاصة التي تعتبر ذات قيمة ثقافية وبيئية خاصة وصوغ هذه المخططات وتنفيذها قبل أن يبدأ العمل في مشاريع التوسع الحضري.

٧٢ - ويلزم صوغ خطة العمل بشأن المستوطنات غير النظامية ثم تنفيذ هذه الخطة.

٧٣ - كما يلزم تنفيذ الاستراتيجية الرامية إلى خفض الكم المتراكم من القضايا المتعلقة بالممتلكات.

التراث الثقافي

٧٤ - عقدت لجنة تنفيذ أعمال الترميم اجتماعها الوحيد في كانون الثاني/يناير من عام ٢٠٠٧ ووافقت على القيام بأنشطة إضافية بشأن ستة من المواقع السبعة التي نُفذت فيها أعمال في عام ٢٠٠٦، وكذلك بشأن مواقع إضافية يتراوح عددها من ١٠ مواقع إلى ١٢ موقعا. بيد أن غياب ممثل الحكومة الصربية منذ شباط/فبراير حال دون أن تحرز اللجنة مزيدا من التقدم. وهناك مناقشات جارية حاليا بين مجلس أوروبا والكنيسة الأرثوذكسية الصربية ووزارة الثقافة في صربيا وبعثة الأمم المتحدة من أجل حل هذه المسألة.

٧٥ - وعلى مدى الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغ عن وقوع ٣٤ حادثا استهدفت بعض مواقع التراث. وفي حين أن الأغلبية العظمى من هذه الحوادث كانت جرائم تخريب (١٠ حالات) أو تتصل بالسرقة (٢٠ حالة) فإن واحدة منها اتسمت بالخطورة وأصيب فيها دير ديكان/ديكاني بأضرار طفيفة عندما أُطلقت على الموقع قنبلة صاروخية.

٧٦ - وقامت المؤسسات المؤقتة، بالتنسيق مع الكنيسة الأرثوذكسية الصربية وبدعم من بعثة الأمم المتحدة ومجلس أوروبا، بإعداد مشروع مقترح لاستئجار حراس على مدى الأربع والعشرين ساعة و/أو تركيب معدات للمراقبة في ١٥ موقعا تُعتبر معرضة للخطر. ومن أجل

هذه التدابير الأمنية الإضافية، أفاد وزير الثقافة والشباب والرياضة بأن الوزارة تستعد لتخصيص مبلغ يتراوح من ٢٠ ٠٠٠ يورو إلى ٥٠ ٠٠٠ يورو.

٧٧ - وشكّلت وزارة الثقافة والشباب والرياضة فريقا من الخبراء من أجل إعداد مشاريع ١٤ قانونا فرعيا يلزم سنها لتنفيذ القانون المتعلق بالتراث الثقافي. وعُقدت عدة حلقات عمل مع خبراء مجلس أوروبا في نيسان/أبريل وأيار/مايو؛ وأُتفق على دمج بعض الأحكام على نحو يختصر القوانين الفرعية اللازمة إلى ٧ قوانين فقط بدلا من ١٤ قانونا. وتم وضع نصوص ثلاثة من القوانين الفرعية في صيغتها النهائية. وتم إعداد مشروع اقتراح بشأن تكوين واختصاصات مجلس كوسوفو للتراث الثقافي وقُدّم إلى لجنة الثقافة في جمعية كوسوفو لمناقشته.

التراث الثقافي: التحديات المقبلة

- ٧٨ - يلزم تقديم كامل الدعم لأعمال لجنة تنفيذ أعمال الترميم من جميع الأطراف المعنية.
- ٧٩ - ويلزم صوغ القوانين الفرعية السبعة اللازمة لتنفيذ القانون المتعلق بالتراث الثقافي واعتمادها في غضون الإطار الزمني المحدد في القانون. وينبغي أن تُحدد في التشريعات الفرعية سياسة غير تمييزية لتوزيع التمويل المخصص لحماية التراث الثقافي. وينبغي أن يتم إنشاء مجلس كوسوفو للتراث الثقافي بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٧.
- ٨٠ - وينبغي أن تواصل المؤسسات المؤقتة العمل على تهيئة السبل المؤدية إلى كفالة الحماية الكافية لمواقع التراث الثقافي، ومنها مثلا زيادة التدابير الأمنية، وشجب أعمال العنف المرتكبة ضدها، وإصدار رسائل إيجابية تعزز الوعي بقيمة التراث الثقافي.
- ٨١ - ويلزم بعد قيام حكومة جديدة في صربيا تنشيط الحوار الثقافي مجددا بين بلغراد وبريشيني/بريستينا.

الحوار

- ٨٢ - كانت ثلاثة من الأفرقة العاملة الأربعة المخصصة للحوار المباشر بين بلغراد وبريشيني/بريستينا بشأن المسائل الفنية غير ناشطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.
- ٨٣ - وعقد الفريق العامل المعني بالمفقودين دورة مخصصة في بريشيني/بريستينا في أوائل نيسان/أبريل، في ظل إشراف رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية. وفيما بعد، التقى وفدا بريشيني/بريستينا وبلغراد في ١٨ نيسان/أبريل في نيس، صربيا، بغية تبادل المعلومات بشأن ما يشتبه في أنه موقع مقبرة جماعية في راسكا، صربيا. وعُقد في أوهريد في جمهورية مقدونيا

اليوغوسلافية السابقة يومي ١٦ و ١٧ أيار/ مايو مؤتمر بشأن المفقودين من كوسوفو، نظمتها اللجنة الدولية المعنية بالمفقودين في يوغوسلافيا السابقة التي يوجد مقرها في سراييفو. وكانت هذه هي الفرصة الأولى التي يتاح فيها لمجموعات من أفراد الأسر الصربية والألبانية للأشخاص المفقودين في خضم الصراع الذي احتدم في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ أن تلتقي وجها لوجه.

٨٤ - وكان من المقرر أن تُعقد في ٣١ أيار/ مايو جلسة للفريق العامل المعني بالمفقودين بكامل هيئته في بريشتيني/ بريستينا، وكانت هذه هي المرة الأولى منذ سنة التي يجتمع فيها على هذا النحو، ولكنها أُرجئت عندما هدد وفد بريشتيني/ بريستينا بمقاطعة الجلسة إذا شارك في الوفد أحد قادة الرابطة الصربية لأسر المفقودين (كان قد شارك في ٥ أيار/ مايو في الاحتفال بإنشاء مجموعة صربية للدفاع الأهلي، تستهدف "تحرير" كوسوفو). ورُفض اقتراح من لجنة الصليب الأحمر الدولية بالاستعاضة عن هذا الشخص بشخص آخر، مما أدى إلى إرجاء عقد الجلسة.

فيلق حماية كوسوفو

٨٥ - انخفض بقدر طفيف في الفترة المشمولة بالتقرير عدد أفراد طوائف الأقليات المشاركين في فيلق حماية كوسوفو فأصبح حاليا ١٩٥ فردا (٦,٧ في المائة)، منهم ٤٢ صربيا (١,٤ في المائة). ويعزى جزء من هذا الانخفاض إلى التغيب عن العمل ثم الفصل من الخدمة، وإلى الاستقالات، وكذلك إلى الوقف العام لحركة التجنيد والترقية منذ ١٢ شباط/فبراير. ويضاف إلى ذلك أن ٩٢ فردا تركوا الخدمة في الفيلق كجزء من البرنامج التدريبي لإعادة التوطين. وتركز الجهود المبذولة في هذا الصدد على التواصل مع الأقليات العرقية وإدامة الاستعانة بأفرادها وتنفيذ المشاريع الإنسانية. وما زال أفراد الفيلق من الصرب الكوسوفيون يتعرضون لضغط من طوائفهم يحضهم على عدم المشاركة في الفيلق. ولم تحدث ادعاءات داخلية بوقوع تمييز.

٨٦ - والمرأة مثلة على جميع المستويات في فيلق حماية كوسوفو، وإن كان ذلك بأعداد قليلة نسبيا (٨٩ أي بنسبة ٣,١ في المائة).

٨٧ - ويستمر التحسن في درجة التقيد بقواعد الانضباط، وإن كانت الحاجة ما زالت قائمة إلى مزيد من التحسين من جانب الفيلق في ملاك الموظفين وفي إجراءات التحقيقات التأديبية.

٨٨ - وبدأ في ٢٣ كانون الثاني/يناير تنفيذ البرنامج التدريبي لإعادة التوطين للعدد الفائض عن الحاجة من أفراد فيلق حماية كوسوفو وقدره ٨٠ فردا. وانضم إلى البرنامج فيما بعد ١٢ فردا آخر مما أدى إلى نضوب قدرته التمويلية الحالية. ويشمل البرنامج مجموعة تدابير لإعادة التوطين مدتها تسعة أشهر وتوفرها المنظمة الدولية للهجرة بتمويل من المملكة المتحدة، إلى جانب تعويض إنهاء الخدمة الذي يدفع للمشارك في البرنامج بما يكافئ مرتبه عن الجزء المتبقي من عام ٢٠٠٧، والذي يؤخذ من ميزانية الفيلق.

٨٩ - وزادت قدرة الفيلق في مجال إزالة الألغام بإتمام تدريب ٤٢ فردا جديدا من أفراد إزالة الألغام. والفيلق منتظم في مسيرته نحو تولي كامل المسؤولية بمفرده عن جميع أعمال إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة في أواخر عام ٢٠٠٧. وبدأ في ١٧ نيسان/أبريل تنفيذ مشروع تموله الولايات المتحدة للتبرع بأربع فرق من الكلاب المدربة على اكتشاف الألغام.

٩٠ - ويتواصل ازدياد قدرات لواء الحماية المدنية، حيث يُتوقع أن يحصل في العام المقبل على الإقرار بجازته للقدرة التشغيلية الكاملة في مجالات البحث والإنقاذ، والتخلص من الذخائر المتفجرة، ومكافحة الحريق، وصون المواد الخطرة، بعد أن يتلقى مزيدا من التدريب المتخصص والمعدات المتخصصة. وقد تم رسميا في ١٢ آذار/مارس افتتاح المقر الجديد للواء، الذي شيد خصيصا لهذا الغرض.

فيلق حماية كوسوفو: التحديات المقبلة

٩١ - على الرغم من الإيجابية التي تتسم بها سياسات شؤون الأفراد، والنشاط الفعلي في أوساط طوائف الصرب الكوسوفيين، والغياب الواضح للتمييز الداخلي لا يزال الفيلق يواجه صعوبة في الاحتفاظ بالصرب الكوسوفيين وفي اكتساب التأيد من هذه الطائفة من طوائف الأقليات.

٩٢ - ويلزم تقديم دعم من المانحين من أجل إصلاح المعدات والاستعاضة عن غير الصالح منها كي تزداد قدرة الفيلق على تنفيذ المشاريع الإنسانية وعلى الاستجابة لحالات الطوارئ المدنية.

المرفق الثاني

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في
كوسوفو (في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧)

البلد	العدد	البلد	العدد
الأرجنتين	٩	نيبال	١٧
النمسا	٢٢	هولندا	١
بنغلادش	٣١	نيجيريا	١٤
البرازيل	٢	النرويج	١٥
بلغاريا	٥٢	باكستان	١٧٤
الصين	١٨	الفلبين	٤٤
كرواتيا	٩	بولندا	١٢٢
الجمهورية التشيكية	١٨	البرتغال	٤
الدانمرك	٢٤	رومانيا	١٨٢
مصر	١٦	الاتحاد الروسي	٣٨
فنلندا	٢	سلوفينيا	١٥
فرنسا	٤٧	اسبانيا	١٣
ألمانيا	١٥١	السويد	٣٥
غانا	٣٥	سويسرا	٦
اليونان	١٠	تيمور - ليشتي	٨
هنغاريا	١٢	تركيا	١٤٨
الهند	٦٨	أوغندا	٤
إيطاليا	٢٩	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٦٥
الأردن	٦٨	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٢٢
كينيا	١٥	أوكرانيا	١٨٩
قيرغيزستان	٨	زامبيا	٧
ليتوانيا	٦	زيمبابوي	١٨
ملاوي	٤		
المجموع			١ ٩٩٧

تكوين دائرة الشرطة في كوسوفو
(في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧)

العدد	النسبة المئوية	الفئة
٦ ٠٦٠	٨٣,٩٩	ألبان كوسوفو
٧٤٤	١٠,٣١	صرب كوسوفو
٤١١	٥,٧٠	أعضاء الأقليات العرقية الأخرى
٧ ٢١٥		المجموع
٦ ٢٣٧	٨٦,٤٤	الرجال
٩٧٨	١٣,٥٦	النساء

المرفق الثالث

تكوين وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة
المؤقتة في كوسوفو (في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧)

البلد	عدد ضباط الاتصال
الأرجنتين	١
بنغلادش	١
بوليفيا	١
بلغاريا	١
شيلي	١
الجمهورية التشيكية	١
الدانمرك	١
فنلندا	٢
هنغاريا	١
أيرلندا	٤
الأردن	٢
كينيا	١
ملاوي	١
ماليزيا	١
نيبال	١
نيوزيلندا	١
النرويج	١
باكستان	١
بولندا	١
البرتغال	٢
رومانيا	٣
الاتحاد الروسي	٢
اسبانيا	٢
أوكرانيا	٢
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١
زامبيا	١
المجموع	٣٧

